

أثر سعر الصرف على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق

للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٤) (*)

أ.د. نزار ذياب عساف

كلية المعارف الجامعة

dr_nazar54@uoa.edu

الباحث: محمد سهيل محمد

جامعة الفلوجة

كلية الإدارة والاقتصاد

mohammed.sahil@uofallujah.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.4.2.1>

تاريخ النشر ٢٠٢٣/٢/٢٨

تاريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٥/٥

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٤/٢٣

المستخلص

يتمحور هذا البحث حول الأثر الذي يمكن أن يخلفه سعر الصرف على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية، إذ يمارس سعر الصرف دوراً مهماً في الاقتصاد سواء الكلي الذي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتقليص حجم البطالة واستقرار الأسعار وزيادة الصادرات، أو الاقتصاد الجزئي القائم على تفسير سلوك الفرد الاقتصادي أو المنشأة منتجين كانوا أم مستهلكين، ولما كان سعر الصرف يعني عملية استبدال عملة بعملة أخرى فإنه يترك أثراً كبيراً على الاقتصاد عند ارتفاعه أو انخفاضه قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية.

وقد تناول البحث تأثير سعر الصرف للدينار العراقي كأحد المتغيرات الاقتصادية للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٤) باستخدام الأساليب الإحصائية القياسية وبعتماد المنهج الكمي القائم على القياس الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة (ARDL) لقياس العلاقة بين سعر الصرف وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية، وقد أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة توازنية طردية طويلة الأجل مع بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية خلال مدة الدراسة. الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، التنمية الاقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي.



مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٤) العدد (٢) ٢٠٢٣
الصفحات: ٩-٢٧

(*) البحث مستل من أطروحة دكتوراه للباحث الأول.

The Impact of the Exchange rate on some Indicators of Economic Development in Iraq For the period (2004-2019)

Abstract

This research focuses on the impact that the exchange rate can have on some indicators of economic development, as the exchange rate plays an important role in the economy, whether macro, which aims to achieve economic growth, reduce unemployment, price stability and increase exports, or microeconomics based on the interpretation of the economic behavior of the individual or the facility is either producers or consumers, and since the exchange rate means the process of exchanging one currency for another, it leaves significant effects on the economy when it rises or falls, which may be positive or may be negative , The research dealt with the effect of the exchange rate of the Iraqi dinar as one of the economic variables for the period (2004-2019) using standard statistical methods and by adopting the quantitative approach based on economic measurement using the Autoregressive Distributed Deceleration Model (ARDL) to measure the relationship between the exchange rate and some indicators of economic development, and it showed The results of the analysis: There is a positive long-term equilibrium relationship with economic development during the study period.

Key words: Exchange Rate, Economic Development, Gross Domestic Product.

المقدمة:

تؤدي المتغيرات الاقتصادية الكلية دوراً مهماً وأساسياً في التأثير على مؤشرات التنمية الاقتصادية، وقد تناول البحث تأثير سعر الصرف كأحد هذه المتغيرات في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، إذ يمارس هذا المتغير دوراً مهماً في الاقتصاد الكلي، الذي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي ويقلص حجم البطالة واستقرار الاسعار وزيادة الصادرات أو الاقتصاد الجزئي القائم على تفسير سلوك المنشأة والفرد منتج كانوا أم مستهلكين، وهو بذلك يترك آثاراً كبيرة على الاقتصاد سلبية كانت أم ايجابية في حال ارتفاعه أو انخفاضه، وقد تم قياس الأثر الذي يتركه سعر الصرف على مؤشرات التنمية الاقتصادية عن طريق استخدام الاساليب الاحصائية القياسية باعتماد المنهج الكمي القياسي القائم على القياس الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (ARDL) لقياس العلاقة بين أسعار الصرف وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية، وقد أظهرت نتائج التحليل عن وجود علاقة توازنه طردية طويلة الأجل مع تلك المؤشرات في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث عن طريق إبراز الأثر الذي سببته سعر الصرف على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق وما يمكن أن ينعكس على أداء القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالزراعة والصناعة والخدمات، ويُعد هذا الموضوع من الموضوعات التي تحتاج المزيد من التحليل، نظراً لما ينتج عن تغيرات سعر صرف الدينار العراقي من آثار على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث:

يُعاني الاقتصاد العراقي من تلكؤ واضح في تحقيق المستوى المطلوب من التنمية الاقتصادية الذي ينعكس في تخلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالزراعة والصناعة والخدمات، فضلاً عن تخلف القطاع النفطي الذي يُعد المورد الأساس الذي تستند إليه التنمية الاقتصادية وما يحتاجه الاقتصاد العراقي من تغيرات هيكلية ونوعية تتناول مختلف مكوناته لتحقيق أهداف التنمية، وتتركز المشكلة في الاجابة على السؤال الآتي: إلى أي مدى يسهم متغير سعر الصرف بوصفه أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية في التأثير على مسارات التنمية الاقتصادية؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود علاقة توازنه معنوية طويلة الأجل بين سعر الصرف وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق سيكون له أثراً ايجابياً على الاقتصاد خلال مدة الدراسة.

أهداف البحث:

١. بيان الأثر الذي سببته سعر الصرف سواء كان ايجابياً أم سلبياً على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق.
٢. تسليط الضوء على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد العراقي ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

٣. قياس وتحليل العلاقة بين أسعار الصرف وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق باستخدام نماذج قياسية حديثة.

منهج البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل أسعار الصرف وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية، فيما تناول الجانب الكمي المنهج القياسي القائم على القياس الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (ARDL) لقياس العلاقة بين المتغير المدروس ومؤشرات التنمية الاقتصادية.

هيكل البحث:

تناول البحث بعد المقدمة مفهوم وأنظمة أسعار الصرف في المحور الأول، والعلاقة بين سعر الصرف والتنمية الاقتصادية في المحور الثاني، فيما تناول المحور الثالث الانموذج القياسي المستخدم وقد خلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: مفهوم أسعار الصرف وأنظمة سعر الصرف:

١. مفهوم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف على أنه "كمية الوحدات من إحدى عملتين التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأخرى" (يونس، ٢٠٠١: ٢٤٤)، أو إنه "المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة معينة مع بقية عملات دول العالم، أي إنه عدد الوحدات التي يمكن مبادلتها من عملة دولة ما بوحدة واحدة من العملة الأجنبية" (عبدالعظيم، ١٩٧٨: ٣٠).

ويقف خلف هذه التعريفات العامة أساس ينفرد به سعر الصرف عن بقية الأسعار في الاقتصاد؛ لكونه يربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي، بحكم علاقات التبادل السلعي والمالي التي تجري بينهما، إذ إن أي عملية تبادل للسلع والخدمات يترتب عليها تبادلات لعملات الدول المصدرة والمستوردة، عن طريق بيع وشراء العملات في أسواق صرف أجنبية، وهذه الأسواق عالمية وعلى نطاق دولي واسع، إذ أن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الداخل التي تتم بالعملات الأجنبية، وبالعكس في حالة الاستيراد تؤدي إلى تدفق رأس المال إلى الخارج، مما يعني الدفع بالعملة الأجنبية (Jomokos, 2001: 22)، وقد تزايد الاهتمام بدراسة أثر أسعار الصرف على مجمل الأنشطة الاقتصادية، إذ يُعد الاستقرار في سعر الصرف للعملة الوطنية من أهم أهداف السياسة النقدية، ومن أولويات الأهداف التي تسعى إليها مختلف دول العالم (عوض ومهدي، ٢٠٢١: ٢٢٢)، وإن النظم النقدية الدولية والمحلية اعتادت على إتباع نظامين لسعر الصرف، هما نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن، أو اختيار توليفة منهما.

٢. نظم وترتيبات أسعار الصرف في ظل الأنظمة النقدية الدولية المتعاقبة:

يعبر نظام الصرف عن أثر السلطات النقدية في تحديد سعر عملتها بالنسبة إلى عملات مختلف بلدان العالم، وقد شهد نظام النقد الدولي تجربة نوعين من أنظمة أسعار الصرف، هما أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف المرنة، وبين هذين النوعين استحدثت أنظمة فرعية متعددة لأسعار الصرف، يقترب قسم منها من أسعار الصرف الثابتة، والقسم الآخر يكون قريباً من أسعار الصرف المرنة (الحرّة) حسب ما تتضمنه من درجة المرونة أو الثبات، ومنها:
أ. نظام سعر الصرف الثابت بموجب قاعدة الذهب.

ب. نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل (نظام برتون وودز).

ت. نظام سعر الصرف الثابت ذو الهوامش الواسعة.

ث. نظام الربط الزاحف.

ج. نظام التعويم المدار.

ح. نظام التعويم.

ومن المفيد الإشارة إلى أن أنظمة أسعار الصرف تختلف بين الدول المتقدمة والنامية، وقد ساد الاتجاه الذي يؤيد حرية اختيار دول العالم لاتباع سعر الصرف الملائم لها والذي يتناسب مع أوضاعها النقدية والاقتصادية، إذ لوحظ تزايد اتجاه الدول المتقدمة نحو اختيار نظام سعر الصرف المرن (العائم) مع إمكانية التدخل في سوق الصرف عند الحاجة، فقد ارتفعت النسبة من مجموع (33) دولة متقدمة من أعضاء صندوق النقد الدولي من (30%) عام ١٩٩١ إلى (48%) عام ١٩٩٩ التي اعتمدت نظام سعر الصرف المرن، أما الدول النامية فمنها من اعتمد سعر الصرف الثابت ومنها من اعتمد سعر الصرف المرن حسب ظروف كل دولة (Kara,2001:20).

وإن اختيار دول العالم لسعر الصرف الذي يلائمها يرتبط بمجموعة عوامل مؤثرة يجب

أخذها بالحسبان عند اختيار السعر الملائم وهي: (كنونة، ١٩٨٥ : ٢٣٥)

أ. حجم الاقتصاد.

ب. التركيز السلعي.

ت. درجة العلاقات المالية والنقدية.

ث. التضخم.

ج. درجة الانفتاح الاقتصادي.

ح. حركة عوامل الإنتاج.

٣. نظريات تحديد سعر الصرف:

لقد قدم الفكر الاقتصادي محاولات متعددة لتفسير العوامل التي تقف وراء تحديد سعر الصرف عند مستوى معين، فمنهم من يرجع تحديد سعر الصرف إلى العوامل الحقيقية، ومنهم من يعزوها إلى العوامل النقدية، ومنهم من يربط بين الاثنين. لذا برزت نظريات متعددة لتفسير تحديد سعر الصرف، ومن أبرز هذه النظريات التي تناولها أكثر الاقتصاديين نظرية تعادل القوة الشرائية ونظرية ميزان المدفوعات، وعموماً فإن أهم هذه النظريات هي:

أ. نظرية تعادل القوة الشرائية.

ب. نظرية ميزان المدفوعات.

ت. النظرية النقدية.

ث. نظرية تقلبات أسواق الأصول المالية.

ج. نظرية مستوى الإنتاجية.

٤. اختيار النظرية الملائمة لتحديد سعر الصرف في ضوء خصائص البلدان النامية:

يمكن الاستدلال على مدى ملائمة تلك النظريات لتحديد سعر الصرف في البلدان النامية في ضوء الخصائص الاقتصادية والمالية والنقدية التي تميزها عن باقي البلدان، إذ أن هذه البلدان تتميز بارتفاع درجة انكشافها الاقتصادي الذي يقاس بنسبة كل من الصادرات والاستيرادات إلى الناتج

المحلي الإجمالي، إذ تصل إلى أكثر من (50%) وإن ارتفاعها مرتبط بتركيز البلدان النامية على التجارة الخارجية لتعويضها الشديد على الاستيرادات من السلع الإنتاجية. أما الصادرات فتقتصر على تصدير مادة أولية واحدة أو عدد محدود (زراعية أو معدنية)، وليس للبلدان النامية تأثير في أسعار الصادرات، لأن السوق الدولية هي التي تحدها، ومن ثم فإن ميزان المدفوعات يهيمن إلى مدى واسع على اقتصاديات البلدان النامية التي تستورد عن طريقه الأزمات الاقتصادية وتتقلب احتياطياتها النقدية الأجنبية، وتتأثر سيولة اقتصادها بعوامل معينة مثل ضعف مرونة جهازها الإنتاجي وضعف قدرتها التنافسية مقارنة بالدول المتقدمة، فضلاً عن ضعف أسواق المال والصرف في تلك البلدان (السيد علي وعيسى، ٢٠٠٤: ٣٩٧).

ثانياً: العلاقة بين سعر الصرف والتنمية الاقتصادية:

إن الاقتصاد العراقي يواجه الكثير من التحديات في مقدمتها خضوعه لمدة طويلة لنموذج الاقتصاد الشمولي وتفاقم الاختلالات الهيكلية، فضلاً عن تراكم الديون الخارجية التي شكلت عائقاً أمام تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير الاقتصاد (عساف وشهاب، ٢٠١٨: ٢٨٧)، الأمر الذي يتطلب المزيد من الجهود باتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية والتي يمكن تعريفها بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال مدة ممتدة من الزمن وتتحقق التنمية بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو السكان، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد، وكان الاقتصاديون والسياسيون يعرفون التنمية الاقتصادية بأنها قدرة الاقتصاد القومي على خلق واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي (GNP) بنسبة تتراوح بين (5-7%) أو أكثر ويأخذونه بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، فضلاً عن قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني (السواعي، ٢٠٠٧: ٢١)، ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يجري بموجبها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم بما يصاحبها من تغيرات جذرية وجوهرية في البنيان الاقتصادي، وتعرف أيضاً بأنها العملية التي يتم خلالها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي (القرشي، ٢٠٠٧: ١٢٢)، والتنمية الاقتصادية هي عملية متعددة الأبعاد تمثل إعادة توجيه النظام الاقتصادي الكلي للبلد المعني وتحسين مستوى الإنتاج والدخل القومي (العلي وكداوي، ١٩٨٨: ٤٣). إن مضمون التنمية الاقتصادية هو زيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي سواء عن طريق تشغيل المتعطل منها أو زيادة الكمية المتاحة من العناصر النادرة، مع رفع الإنتاجية والكفاءة في استخدام كل منها. ويمكن للسلطات النقدية تخفيض أسعار الصرف من أجل رفع القدرة التنافسية للصناعة المحلية وتشجيع التصدير، إذ نجحت هذه السياسة في ألمانيا سنة ١٩٤٨، إذ قامت السلطات النقدية بتخفيض قيمة العملة المحلية مما شجع التصدير، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة تخفيض قيمة العملة لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وإعطاء قدرة تنافسية للمنتجات اليابانية في الأسواق العالمية ما بين ١٩٧٠-١٩٩٠ وتحت ضغوطات الولايات المتحدة الأمريكية غيرت هذه السلطات سياستها بإعادة تقييم سعر الين، إلا أن الفوائض التجارية استمرت في التزايد، وأسهم هذا في اعتبار الاستثمارات اليابانية هي الأفضل في الخارج، كما حاولت سابقاً السلطات الفرنسية إبقاء قيمة العملة الفرنسية منخفضة نسبياً لتشجيع المنتجات الوطنية وزيادة الصادرات (بوريو وديسياتات، ٢٠١٦: ١٧)، وقد أوضحت بعض الدراسات بأن لسعر الصرف تأثير على أداء قطاع الصناعات التحويلية ايجابي ومعنوي في كلا الأجلين القصير والطويل في دولة نيجيريا اعتماداً على مؤشرات التنمية للبنك الدولي وإحصاءات البنك المركزي في نيجيريا باستخدام نموذج (١٤)

(ARDL) واختبار جذر الوحدة (Ayobami,2019:27)، ومما تجدر الإشارة إليه أن معظم الدول النامية والعربية على وجه الخصوص تعاني من مشكلات حقيقية في قطاعاتها الإنتاجية، إذ تتعرض هذه القطاعات وبخاصة الزراعية والصناعية والخدمية، وكذلك الخدمات المالية إلى هجمات تنافسية قوية بحكم ضعف القدرة التنافسية لهذه الاقتصادات (عساف، ٢٠٢١: ٢٤)، الأمر الذي يتطلب تفعيل معطيات التقدم العلمي والتكنولوجي في بناء القدرات الإنتاجية بجودة عالية وتحقيق مستويات متقدمة من الإصلاح الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

تحليل سعر الصرف كمتغير اقتصادي للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٤):

سعر الصرف Exchange Price:

اتبع البنك المركزي العراقي بعد 2003 سياسة نقدية جديدة لتحسين سعر صرف الدينار والتخلص من التذبذبات التي يعاني منها، وذلك عن طريق تبني نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية والتي أسهمت في رفع قيمة الدينار العراقي، وهي إحدى أساليب السياسة النقدية التي أدت إلى استقرار الطلب الكلي على النقد الأجنبي وإلى استقرار المستوى العام للأسعار، وخفض التضخم عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية وضبط مناسيب السيولة، وقد تمكن من توحيد معدلات الصرف إزاء الدينار العراقي، فضلاً عن تحقيق تجانس آلية سوق الصرف عن طريق إشباع رغبة السوق من العملة الأجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراداته كافة ضمن معدلات صرف توازنية، لما لسعر الصرف من أهمية كمتغير له تأثير كبير وأني على سلوك معدلات التضخم المستقبلية (بثال وآخرون، ٢٠١٤: ٥٧) وما يترك ذلك السلوك من آثار مهمة من مؤشرات التنمية الاقتصادية، ويمكن تتبع سعر الصرف عن طريق الجدول (1).

الجدول (1) سعر الصرف للدينار العراقي في العراق للمدة 2019-2004

السنة	السعر الرسمي (سعر النافذة) (1)	السعر الموازي (سعر السوق) (2)	معدل تغير السعر الموازي % (3)	فجوة سعر الصرف (4)
2004	1453	143		0
2005	1469	1472	1.3	0.2
2006	1467	1475	0.2	0.5
2007	1255	1267	-14.1	0.9
2008	1193	1203	-5.1	0.8
2009	1170	1182	-1.7	1.0
2010	1170	1185	0.3	1.3
2011	1170	1196	0.9	2.2
2012	1166	1233	3.1	5.7
2013	1166	1232	-0.1	5.7
2014	1166	1214	-1.5	4.1
2015	1167	1247	2.7	6.9
2016	1190	1275	2.2	7.9
2017	1190	1258	-1.3	6.3
2018	1190	1208	-3.9	1.5
2019	1190	1196	-0.9	0.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية للمدة 2019-2004.

العمود (3) من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات العمود (2).

العمود (4) تم حساب فجوة سعر الصرف وفق المعادلة التالية (سعر الصرف الموازي / سعر الصرف الرسمي) - 1 × 100 (تقرير السياسة النقدية في إدارة التضخم، ٢٠١٨: ١٣).

فقد شهد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي ارتفاعاً خلال مدة الدراسة، إذ بلغ سعره الرسمي (1453) دينار لكل دولار في سنة ٢٠٠٤، ثم ارتفع في السوقين الرسمي الذي يمثله مزاد العملة الأجنبية، إذ بلغ (1467) دينار لكل دولار، والسوق الموازية بلغ (1475) دينار لكل دولار بمعدل تغير سنوي بلغ (0.2%) مما حقق فجوة منخفضة بلغت (0.5) في سنة ٢٠٠٦، أما المدة المحصورة ما بين (2009-2014) فقد شهد سعر صرف الدينار العراقي استقراراً ملحوظاً في السوق الرسمي، مما أدى إلى زيادة ثقة الافراد بالدينار نسبياً وضيق نوعاً ما من ظاهرة (الدولة)* التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، أما سعر الصرف في السوق الموازي فقد شهد انخفاضاً بلغ (1214) دينار لكل دولار في سنة 2014 مسجلاً معدل تغير سنوي سالب بلغ (1.5%)، ويعزى سبب الانخفاض الى قيام البنك المركزي بإصدار تعليمات جديدة لبيع وشراء العملة الأجنبية، إذ شدد في سياسته على فرض قيود على المصارف كرد فعل للمخاوف من غسل الأموال والتدفقات الخارجية غير القانونية للنقد الأجنبي والمرتبطة بزيادة الطلب على العملة الأجنبية، ثم ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه الدينار العراقي في السوق الموازي ليبلغ (1247) دينار لكل دولار أمريكي في سنة 2015 مسجلاً بذلك معدل تغير بلغ (2.7%)، ويعزى ذلك الارتفاع إلى عوامل الطلب الاعتيادية والطلب الناتج عن توقعات المضاربة، فضلاً عن زيادة الاحتياطات الأجنبية بسبب زيادة الصادرات النفطية وارتفاع أسعار النفط العالمية وبدء العمل بمزاد العملة، الأمر الذي انعكس في تزايد الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، إذ بلغت الفجوة (6.9%)، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط وهي المصدر الرئيس لتوفير الدولار، وكان لها دوراً كبيراً في انخفاض واردات العراق من العملة الصعبة، إلا أنه استمر في الارتفاع، إذ بلغ (1275) دينار لكل دولار وبمعدل تغير سنوي بلغ (2.2%) ويعود سبب الارتفاع إلى احتياجات المواطنين العراقي من العملة الأجنبية لأغراض السفر والمعالجة، فضلاً عن تطوير البنك المركزي لإجراءات بيع العملة عن طريق تشجيع المصارف على اعتماد آلية فتح اعتمادات مستندية بدلاً من الحوالات (تقرير الاقتصاد العراقي، 2019: 69).

ثالثاً: نتائج تحليل العلاقة بين سعر الصرف وبعض القطاعات الاقتصادية:

١. متغيرات الدراسة والتوصيف الدالي:

من أجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها، تم تحديد المتغير المستقل سعر الصرف والتابعة القطاعات الاقتصادية (مساهمة الإنتاج الصناعي في GDP، مساهمة الإنتاج الزراعي في GDP، مساهمة الأنشطة الخدمية في GDP) وكما في الجدول (2).

(* مفهوم الدولة: يقصد به قيام الدولة باستبدال عملتها الوطنية بصفة رسمية بسبب قلة الثقة وفقدان وظائفها الأساسية (كوسيط للمبادلة أو مخزن للقيمة)، بعملة أخرى أكثر كفاءة وفاعلية مثل (الدولار الأمريكي أو الين الياباني أو اليورو... الخ أو أي عملة أخرى قابلة للتحويل، ولهذه الظاهرة ثلاث أنواع رئيسية هي: (١- الدولار الرسمية أو الكاملة. ٢- الدولار شبه الرسمية. ٣- والدولة غير الرسمية). للمزيد عن ذلك ينظر إلى: العراقي، بشار أحمد، ٢٠١٧، الدولار Dollarization الأسباب والنتائج، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية، برلين، ألمانيا، ص ٦-٣.

الجدول (2) متغيرات الدراسة

الرمز	الدلالة	التوصيف
ER	سعر الصرف	مستقل
APN	الإنتاج الزراعي	تابع
IPN	الإنتاج الصناعي	تابع
SEN	انشطة الخدمات	تابع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

وبناءً على الإطار النظري للدراسة فإنه يفترض اختبار العلاقة الدالية الآتية:

$$Y_i = a + b_1X_1 + u_i$$

إذ يرمز Y إلى سعر الصرف، أما (X_1) فهي ترمز إلى أحد المؤشرات الكلية. وتمتد فترة الدراسة للمدة من ٢٠٠٤-٢٠١٩، وهي مدة قليلة لا تكفي لإجراء طرق القياسي الحديثة، لذلك تم تحويل البيانات إلى بيانات ربع سنوية، إذ يوفر برنامج Eviews الإصدار العاشر إمكانية تحويل البيانات من سنوية إلى ربع سنوية.

٢. نتائج اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة:

الجدول (3) نتائج اختبارات الاستقرار لمتغيرات الدراسة عند المستوى الأصلي للبيانات

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level					
		ER	IPN	SEN	APN
With Constant	t-Statistic	-1.8179	-1.8561	-1.9311	-2.4428
	Prob.	0.3687	0.3503	0.3162	0.1350
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.2686	-2.8289	-1.9478	-2.3217
	Prob.	0.8866	0.1935	0.6172	0.4156
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2394	-1.5343	0.2802	-2.5282
	Prob.	0.1956	0.1162	0.7639	0.0123
		n0	n0	n0	**

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant.
المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر.

نجد من نتائج الجدول (3) إن المتغيرات التابعة غير مستقرة في المستوى الأصلي والمستقلة غير مستقرة عند المستوى الأصلي للبيانات وحسب اختبار pp، وبما أنه جميع المتغيرات غير مستقرة، فتم أخذ الفرق الأول لها كما في الجدول (4).

الجدول (4) نتائج اختبارات الاستقرار لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول للبيانات

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At FIST DFFERENCE					
		d(ER)	d(IPN)	d(SEN)	d(APN)
With Constant	t-Statistic	-3.7018	-3.5306	-2.7757	-3.3152
	Prob.	0.0063	0.0107	0.0679	0.0189
		***	**	*	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.8840	-3.4620	-2.8023	-3.3917
	Prob.	0.0185	0.0538	0.2024	0.0630
		**	*	n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.5932	-3.5595	-2.7375	-3.3561
	Prob.	0.0005	0.0006	0.0070	0.0012
		***	***	***	***

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) not Significant
المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الإصدار الثاني عشر.

نجد من الجدول (4) أن جميع المتغيرات أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول للمتغيرات حسب اختبار pp، وعلى هذا الأساس يفضل استخدام أسلوب الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزعة ARDL.

٣. العلاقة بين سعر الصرف ومساهمة الإنتاج الصناعي في GDP العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠١٩):

أ. التقدير الأولي لنموذج ARDL:

يظهر الجدول (5) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL بين سعر الصرف ومساهمة الإنتاج الصناعي في GDP في العراق.

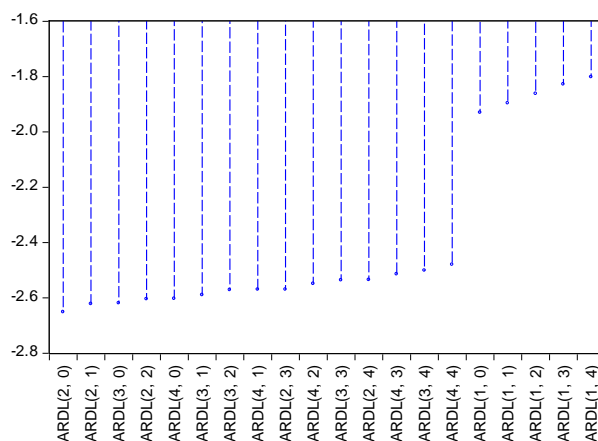
الجدول (5) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL بين سعر الصرف ومساهمة الإنتاج الصناعي في GDP في العراق

Dependent Variable: IPN				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(2, 0,)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IPN(-1)	1.624269	0.090307	17.98616	0.0000
IPN(-2)	-0.717787	0.087285	-8.22345	0.0000
ER	-0.000218	0.000109	-2.00426	0.0500
C	0.463589	0.184079	2.518419	0.0147
R-squared	0.977787	Mean dependent var		2.073644
Adjusted R-squared	0.976576	S.D. dependent var		0.400646
S.E. of regression	0.061319	Akaike info criterion		-2.68006
Sum squared resid	0.206801	Schwarz criterion		-2.53921
Log likelihood	83.06199	Hannan-Quinn criter.		-2.62508
Durbin-Watson stat	1.926184			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر.

تظهر نتائج الجدول (5)، والشكل (1) إن نموذج ARDL الملائم هو (2,0) لقياس العلاقة بين سعر الصرف ومساهمة الإنتاج الصناعي في GDP في العراق.

Akaike Information Criteria



الشكل (1) نتائج اختبار AIC لتحديد أفضل نموذج

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الإصدار الثاني عشر.

ب. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك:

يظهر الجدول (6) نتائج اختبارات بين سعر الصرف والإنتاج الصناعي في GDP.

Test Statistic	Value	K
F-statistic	5.194104	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر.

تظهر نتائج اختبارات بين سعر الصرف ومساهمة الإنتاج الصناعي في GDP في العراق وجود تكامل مشترك، لأن قيمة F المحسوبة أكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (5%).

ت. نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل:

يظهر الجدول (7) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل وفق نموذج

ARDL للعلاقة بين سعر الصرف ومساهمة الإنتاج الصناعي في GDP وكما يأتي:

الجدول (7) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل وفق نموذج ARDL للعلاقة بين سعر الصرف ومساهمة الإنتاج الصناعي في GDP

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IPN(-1))	0.717787	0.087285	8.223451	0.0000
D(ER)	-0.000218	0.000109	-2.004268	0.0500
CoIntEq(-1)	-0.093518	0.029748	-3.143680	0.0027
Cointeq = IPN - (-0.0023*ER + 4.9572)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER	-0.002328	0.000791	-2.940737	0.0048
C	4.957203	0.977084	5.073466	0.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر.

من نتائج الجدول نجد الآتي:

١. تُشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف ومساهمة الإنتاج الصناعي في GDP في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، لأن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى أقل (5%)، إذ تُشير المعلمة العودية إلى التوازن خلال (-0.09) من الزمن.

٢. تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل وجود تأثير عكسي قوي ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من (1%) بين سعر الصرف ومساهمة الإنتاج الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، أي أن زيادة سعر الصرف تؤدي إلى انخفاض نسبة مساهمة الانتاج الصناعي في GDP.

ث. نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين:

يظهر الجدول (8) نتائج الاختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين سعر الصرف ومساهمة الانتاج الصناعي في GDP.

الجدول (8) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين سعر الصرف ومساهمة الانتاج الصناعي في GDP

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.330682	Prob. F(2,53)	0.7199
Obs*R-squared	0.727162	Prob. Chi-Square(2)	0.6952
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	3.13E-07	Prob. F(1,56)	0.9996
Obs*R-squared	3.24E-07	Prob. Chi-Square(1)	0.9995

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر.

كما يظهر من الجدول (8) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين، لأن قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم إمكانية رفض فرض فريضة العدم.

٤. العلاقة بين سعر الصرف ومساهمة الانتاج الزراعي في GDP للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩:
أ. التقدير الأولي لنموذج ARDL:

يظهر الجدول (9) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL للعلاقة بين سعر الصرف ومساهمة الإنتاج الزراعي في GDP.

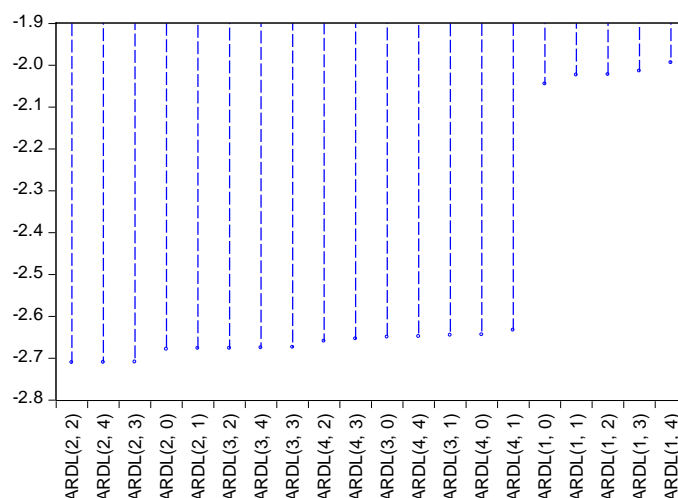
الجدول (9) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL للعلاقة بين سعر الصرف ومساهمة الإنتاج الزراعي في GDP

Dependent Variable: APN				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(2, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IPN(-1)	1.546931	0.092065	16.80262	0.0000
IPN(-2)	-0.683619	0.087019	-7.85594	0.0000
ER	-0.000530	0.000587	-0.90331	0.3705
ER(-1)	0.001118	0.001036	1.079298	0.2854
ER(-2)	-0.001126	0.000613	-1.83733	0.0719
C	1.010941	0.262906	3.845252	0.0003
R-squared	0.980747	Mean dependent var		2.073644
Adjusted R-squared	0.978525	S.D. dependent var		0.400646
S.E. of regression	0.058712	Akaike info criterion		-2.72135
Sum squared resid	0.179249	Schwarz criterion		-2.47486
Log likelihood	87.27994	Hannan-Quinn criter.		-2.62515
Durbin-Watson stat	2.064026			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر.

تظهر نتائج الجدول (9)، والشكل (2) إن نموذج ARDL الملائم هو (2,2) ARDL لقياس العلاقة بين سعر الصرف ومساهمة الإنتاج الزراعي GDP.

Akaike Information Criteria



الشكل (2) نتائج اختبار AIC لتحديد أفضل نموذج

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الإصدار الثاني عشر.

ب. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك:

يظهر الجدول (10) نتائج اختبارات الحدود بين سعر الصرف ومساهمة الإنتاج الزراعي في GDP في العراق.

الجدول (10) اختبار نتائج اختبارات بين سعر الصرف ومساهمة الإنتاج الزراعي في GDP

Test Statistic	Value	K
F-statistic	8.809367	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	5.59	6.26
5%	6.56	7.3
2.5%	7.46	8.27
1%	8.74	9.63

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر.

تظهر نتائج اختبارات الحدود بين مساهمة الإنتاج الزراعي في GDP وسعر الصرف في العراق وجود تكامل مشترك، لأن قيمة F المحسوبة أكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (5%).

ت. نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل:

يظهر الجدول (11) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل وفق نموذج ARDL للعلاقة بين سعر الصرف ومساهمة الإنتاج الزراعي في GDP وكما يأتي:

(٢١)

الجدول (11) اختبار نتائج اختبارات الاستجابة طويلة وقصيرة بين سعر الصرف ومساهمة الإنتاج الزراعي في GDP

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IPN(-1))	0.683619	0.087019	7.855944	0.0000
D(ER)	-0.000530	0.000587	-0.903314	0.3705
D(ER(-1))	0.001126	0.000613	1.837337	0.0719
CointEq(-1)	-0.136688	0.032795	-4.167902	0.0001
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER	-0.003937	0.000749	-5.257763	0.0000
C	7.395970	1.047889	7.057969	0.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر.

من نتائج الجدول نجد الآتي:

١. تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من سعر الصرف إلى مساهمة الانتاج الزراعي في GDP خلال المدة في العراق خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠١٩)، لأن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى أقل (1%)، إذ تشير المعلمة العودة إلى التوازن خلال (-0.13) من الزمن.

٢. تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل وجود تأثير ايجابي قوي ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من (1%) لسعر الصرف على مساهمة الإنتاج الزراعي في GDP في العراق خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠١٩) أي إن زيادة سعر الصرف تؤدي إلى زيادة مساهمة الإنتاج الزراعي في GDP.

ث. نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين:

يظهر الجدول (12) نتائج الاختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين سعر الصرف ومساهمة الانتاج الزراعي في GDP في العراق.

الجدول (12) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين سعر الصرف ومساهمة الإنتاج الزراعي في GDP في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.062474	Prob. F(2,50)	0.9395
Obs*R-squared	0.147072	Prob. Chi-Square(2)	0.9291
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.030300	Prob. F(1,56)	0.8624
Obs*R-squared	0.031365	Prob. Chi-Square(1)	0.8594

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر.

كما يظهر من الجدول (12) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين، لأن قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم إمكانية رفض فريضة العدم.

٥. العلاقة بين سعر الصرف وقطاع الخدمات في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩:

أ. التقدير الأولي لنموذج ARDL:

يظهر الجدول (13) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL للعلاقة بين سعر الصرف ونسبة مساهمة الأنشطة الخدمية في GDP.

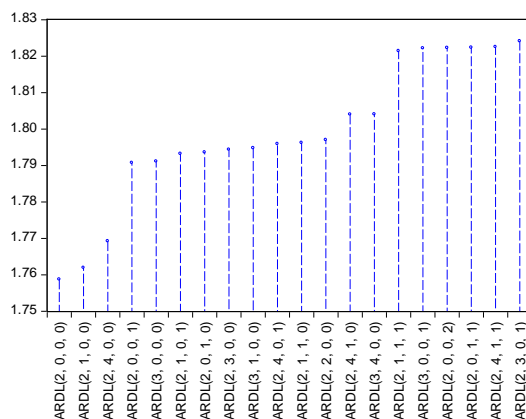
الجدول (13) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL بين سعر الصرف ومساهمة الأنشطة الخدمية في GDP

Dependent Variable: er				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(6,0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
ER(-1)	1.555918	0.133390	11.66442	0.0000
ER(-2)	-0.448524	0.227273	-1.97350	0.0545
ER(-3)	-0.091290	0.218825	-0.41718	0.6785
ER(-4)	-0.618527	0.220616	-2.80363	0.0074
ER(-5)	0.930287	0.225582	4.123944	0.0002
ER(-6)	-0.384834	0.129333	-2.97553	0.0046
SEN	-1.31E-07	3.78E-07	-0.34535	0.7314
C	70.41075	42.92358	1.640375	0.1077
R-squared	0.985914	Mean dependent var		1214.472
Adjusted R-squared	0.983770	S.D. dependent var		94.50879
S.E. of regression	12.04000	Akaike info criterion		7.950300
Sum squared resid	6668.234	Schwarz criterion		8.244964
Log likelihood	-206.6581	Hannan-Quinn criter.		8.063940
Durbin-Watson stat	2.081670			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر.

تظهر نتائج الجدول (13) والشكل (3) إن نموذج ARDL الملائم هو ARDL(6,0) لقياس العلاقة بين سعر الصرف ومساهمة الأنشطة الخدمية في GDP.

Akaike Information Criteria (top 20 models)



الشكل (3) نتائج اختبار AIC لتحديد أفضل نموذج

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر.

ب. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك:

يظهر الجدول (14) نتائج اختبارات الحدود بين مساهمة الأنشطة الخدمية وبعض مؤشرات الكلية في العراق.

الجدول (14) اختبار نتائج اختبارات الحدود بين سعر الصرف وبين مساهمة الأنشطة الخدمية في GDP

Test Statistic	Value	K
F-statistic	3.966669	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر.

تظهر نتائج اختبارات الحدود بين سعر الصرف مساهمة الأنشطة الخدمية في GDP وبعض وجود تكامل مشترك لأن قيمة F المحسوبة أكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (5%).

ت. نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل:

يظهر الجدول (15) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل وفق نموذج ARDL للعلاقة بين سعر الصرف ومساهمة الأنشطة الخدمية في GDP وكما يأتي:

الجدول (15) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة بين سعر الصرف ومساهمة الأنشطة الخدمية في GDP

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SEN(-1))	0.845597	0.091062	9.285935	0.0000
D(ER)	-105107.97	9831.47126	-10.69097	0.0000
D(ER(-1))	91894.73035	12186.096495	7.540949	0.0000
CointEq(-1)	-0.053120	0.028066	-1.892675	0.0640
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER	-89017.9496	29807.30073	-2.986448	0.0043
C	126318772	35589691.35	3.549308	0.0008

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر.

من نتائج الجدول نجد الآتي:

1. تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من سعر الصرف إلى مساهمة الأنشطة الخدمية في GDP في العراق في المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، لأن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى أقل (1%)، إذ تشير المعلمة العودة إلى التوازن خلال (-0.05) من الزمن.
2. تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل وجود تأثير عكسي قوي ومعنوي عند مستوى معنوية أقل (1%) لسعر الصرف على مساهمة الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق

خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) أي إن زيادة سعر الصرف أدت إلى انخفاض معدل مساهمة الأنشطة الخدمية في GDP.

ث. نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين:

يظهر الجدول (16) نتائج الاختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين سعر الصرف ومساهمة الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

الجدول (16) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين بعض المؤشرات الكلية ومساهمة الأنشطة الخدمية في GDP

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.446615	Prob. F(2,50)	0.2450
Obs*R-squared	3.172567	Prob. Chi-Square(2)	0.2047
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.700437	Prob. F(10,37)	0.1175
Obs*R-squared	15.11377	Prob. Chi-Square(1)	0.1280

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر.

كما يظهر من الجدول (16) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين، لأن قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم إمكانية رفض فرضية العدم.

الاستنتاجات:

١. إن التنمية الاقتصادية ذات أبعاد متداخلة ومتفاعلة مع بعضها البعض وان العراق يمتلك موارد بشرية وطبيعية تؤمن له الانطلاق في عملية التنمية في ابعادها المختلفة، وذلك لتوفر المستلزمات والمتطلبات الأساسية.
٢. على الرغم من امتلاك العراق موارد طبيعية كبيرة ومتنوعة مشجعة على تنويع مصادر الدخل التي تعتمد على سياسة السوق المفتوح، فإننا نجد صفة الريعية ما برحت ملازمة للاقتصاد العراقي، مما يدل على فشل هذه السياسة، وسوء إدارة الموارد وغياب التخطيط الاقتصادي، والاعتماد الكامل على عائدات النفط والذي يدل على اختلال هيكل واضح في الاقتصاد العراقي.
٣. ضآلة نسب مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من تأكيد خطط التنمية الاقتصادية على تنمية هذه القطاعات.
٤. وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين سعر الصرف ومساهمة الإنتاج الصناعي في GDP في العراق خلال مدة الدراسة.
٥. وجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من سعر الصرف الى مساهمة الانتاج الزراعي في GDP خلال مدة الدراسة.
٦. وجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من سعر الصرف الى مساهمة الأنشطة الخدمية في GDP في العراق خلال مدة الدراسة.

التوصيات:

- وفي هذا الإطار وما تمخض عنه من تحليل لموضوع البحث تظهر الحاجة إلى عدد من التوصيات يمكن إجمالها بالآتي:
١. إعداد استراتيجية وطنية كفؤة للتنمية الاقتصادية تُعد على وفق المعايير العلمية الرصينة التي تستند إلى المقومات المتاحة.
 ٢. العمل على تفعيل دور متغيرات الاقتصاد الكلي ومنها سعر الصرف لممارسة دوره في عملية التنمية الاقتصادية.
 ٣. على الحكومة العراقية والسلطة النقدية صياغة سياسة اقتصادية كلية قادرة على إعادة الاقتصاد إلى مساره الصحيح وتحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي.
 ٤. العمل على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بالاتجاه الذي ينمي القطاعات الاقتصادية الإنتاجية لكي تحتل المكانة التي تتناسب مع الموارد والإمكانات المتاحة ولاسيما قطاعي الزراعة والصناعة، فضلاً عن توظيف الإيرادات المتأتية من القطاع النفطي لتنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد المختلفة من أجل تنويع القاعدة الإنتاجية.
 ٥. ضرورة تبني سياسة سليمة قادرة على توفير بيئة استثمارية تتسم بالاستقرار الاقتصادي والسياسي لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى البلد ووضع خطط اقتصادية مدروسة تُسهم في زيادة حجم الاستثمارات الداخلة إلى البلد وازالة جميع العقبات التي تقف بوجه دخول تلك الاستثمارات، فضلاً عن تسهيل إجراءات منح تراخيص الاستثمار لمعظم القطاعات، ولاسيما القطاعات الإنتاجية التي تُسهم وبشكل واضح في زيادة إيرادات الدولة، فضلاً عن مساهمتها في تشغيل الأيدي العاملة مما يقلل من معدلات البطالة والفقر في البلد.
 ٦. تهيئة بيئة تشريعية آمنة متكاملة ومتوازنة تأهل القطاع الخاص للعمل والإبداع وتجعل منه شريكاً أساسياً ومهماً للقطاع العام في عملية تعديل الهيكل الاقتصادي، كونه حقق نجاحات كبيرة في العديد من البلدان النامية والمتقدمة عن طريق زيادة النشاط الإنتاجي والاستثماري وتخفيض نسبة البطالة ومن ثم تحقيق مستويات مرتفعة في الدخل القومي.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. بتال، أحمد حسين وآخرون، ٢٠١٤، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٠، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٦، العدد ١٢.
٢. البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية في إدارة التضخم، ٢٠١٨.
٣. البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩.
٤. بوريو وبيتي ديسيناتا، ٢٠١٦، بحث منشور على موقع الجزيرة الإلكتروني.
٥. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي لسنة ٢٠١٩.
٦. السواعي، خالد محمد، ٢٠٠٦، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط١، عمان، الأردن.
٧. السيد علي، عبد المنعم وعيسى، نزار سعد الدين، ٢٠٠٤، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٨. عبدالعظيم، حمدي، ١٩٧٨، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
٩. عساف، نزار ذياب وشهاب، مها خالد، ٢٠١٨، واقع التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها في العراق، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٨، العدد ٣.
١٠. عساف، نزار ذياب، ٢٠٢١، الدول النامية والعولمة الاقتصادية: التطورات والانعكاسات، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد ٢.

١١. العلي، عادل فليح وكداوي، طلال محمود، ١٩٨٨، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الأول، المقدمة في المالية العامة والنفقات العامة، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.
١٢. عوض، ايمان احمد ومهدي، حنان خضاري، ٢٠٠٢، الدور التفاعلي لسعر الفائدة على العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي عند توسيط حجم الصادرات: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مجلة البحوث المالية، المجلد ٢٢، العدد ١.
١٣. القريشي، مدحت، ٢٠٠٧، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، عمان.
١٤. كنونة، أمين رشيد، ١٩٨٥، الاقتصاد الدولي، ط١، مطبعة الجامعة، بغداد.
١٥. يونس، وداد، ٢٠٠١، النظرية النقدية (النظريات، المؤسسات، السياسات)، دار الكتب للطباعة، الموصل.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

16. Ayobami, O. T., 2019, exchange rate volatility and performance anufacturing sector in Nigeria (1981-2016), African journal of economic review, 7(2).
17. Jomokoks, 2001, Growth after the Asian crisis, unctad & canter for international development, Harvard University.
18. Philippe D. Kara 2001, Economic Exchange Rates Policies in Arabic Countries- Assessment & Recommendations, Abu Dhabi.

